الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.28

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
11 July 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ويناويزر ..... (ليختنشتاين)

فيما بعد: السيد موريكاوا (نائب الرئيس) ..... (اليابان)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

(ب) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان (تابع)*

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

02-66268 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع) (A/C.3/57/L.24/Rev.1)

مشروع القرار *A/C.3/57/L.24/Rev.1*: الطفلة

١ - **السيدة موونـدجو** (ناميبيا): تكلمت بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومقدمي مشروع القرار الآخرين المذكورين في الوثيقة وكذلك بالنيابة عن بولندا، فعرضت مشروع القرار وأعلنت أنه تم حذف الفقرة ١٦ لحين إجراء مزيد من المشاورات.

٢ - **الرئيس**: أعلن أن إندونيسيا وأوروغواي وبنما وبيلاروس والسلفادور قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

**البند ١٠٦ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم** (تابع) (A/C.3/57/L.27)

مشروع القرار *A/C.3/57/L.27*: العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

٣ - **السيدة رودسموين** (النرويج): تكلمت بالنيابة عن بلدان الشمال ومقدمي مشروع القرار الآخرين، وكذلك بالنيابة عن أرمينيا والبرتغال وبيرو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والصين وغيانا وفنزويلا ولكسمبرغ وعرضت مشروع القرار.

٤ - **الرئيس**: أعلن أن إيطاليا وبنما وبوليفيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور وكوستاريكا والنمسا ونيجيريا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

**البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري** (تابع) (A/57/3 (الجزءان الأول والثاني))

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري** (تابع) (A/57/18، و A/57/83-E/2002/72 و A/57/204، و 33 و 334)

(ب) **التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان** (تابع) (A/57/443 و 444)

**البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير** (تابع) (A/57/178 و 312)

مواصلة المناقشة العامة

٥ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال إن حق الشعوب في تقرير المصير واحترام المساواة في السيادة لجميع الدول أعمدة ثابتة في القانون الدولي. وجرت المحافظة على هذا المبدأ بكفاح الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي. وتشعر كوبا بقلق بالغ إزاء احتلال إسرائيل غير المشروع والذي طال أمده للأراضي الفلسطينية وتأمل في أن يرى المجتمع الدولي عاجلا وليس آجلا دولة فلسطينية حرة ومستقلة في غزة والضفة الغربية، وجنوب لبنان محرر تماما وخال من الألغام، وإعادة الجولان إلى السيادة السورية.

٦ - واستطرد قائلا إنه توجد أشكال أخرى لانتهاك ممارسة حق تقرير المصير لا تقل ضررا، ولا سيما الأخطار المحدقة بالبلدان النامية، والتي تقوم على سياسة جديدة للقوة في عالم أحادي القطب بصورة متزايدة وعلى نظريات ترتكز على ما يطلق عليه حق التدخل. وهناك جزء من الأراضي الكوبية لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تغتصبه بصورة غير قانونية ضد إرادة الشعب الكوبي. وقاعدة غوانتانامو البحرية تمثل لطخة تشوب استقلال كوبا، وسيادتها ووحدة أراضيها. وعلاوة على ذلك، من الضروري حل الحالة الاستعمارية لبورتوريكو، التي تحتلها الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر. ومنذ عام ١٩٧٢، اعترفت اللجنة

الخاصة لإنهاء الاستعمار بحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير.

٧ - واختتم قائلا إنه في الأوقات التي يطلق عليها السلم الدولي، جرت الاستعانة حتى بالمرتزقة من أجل انتهاك تقرير مصير شعوب معينة وتمتعها بحقوق الإنسان. وبناء عليه، أيدت كوبا الأعمال الاستقصائية للمقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة، الذي جمع معلومات قيّمة وشجب جميع أنشطة الارتزاق الجديدة. وأيدت كوبا الاستنتاجات الواردة في تقرير المقرر الخاص (A/57/178) فيما يتعلق بتوسيع نطاق تلك الأنشطة لتشمل الإرهاب والعمليات السرية وفيما يتعلق بالأشكال الجديدة لاستخدام المرتزقة ضد بلدان منشئهم، في خدمة قوة أجنبية وبتمويل منها. وأيدت كوبا التوصية القائلة بإدراج جانب الارتزاق في تحليل الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالإرهاب. ولمدة تربو على ٤٠ عاما، جرى استخدام المرتزقة ضد كوبا لأغراض إرهابية، كجزء من السياسة العدائية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة. وبإفلات كامل من القصاص وبتواطؤ السلطات، قامت منظمات مختلفة ذات طبيعة إرهابية، مثل المؤسسة الوطنية الأمريكية الكوبية، بتنظيم وتمويل تجنيد المرتزقة لاستخدامهم ضد كوبا. وفي الآونة الأخيرة، جرت محاولات لإفشال محاكمة أربعة إرهابيين حاولوا الاعتداء على حياة الرئيس الكوبي في بنما في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠. وطلبت كوبا إقامة العدل ومعاقبتهم حسبما يقتضيه القانون. وإرهاب الدولة وأفعال الإرهاب التي تشجعها الدول أو تتسامح معها يجب إدانتها بشدة، إذ أن الذين يدافعون عن عدم خضوع تلك الأفعال للقصاص يسهمن في الواقع في استدامة الإرهاب.

٨ - **السيد تايهيتو (إندونيسيا)**: انضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ في إندونيسيا تتضمن مجموعة من الأهداف المحددة في مجالات مختلفة وأولويات وطنية لإقامة الديمقراطية، بما في ذلك مبادرات حقوق الإنسان. وتلك الأولويات يجب أن يحددها كل بلد وفقا لاحتياجاته، وثقافته، وعاداته وموارده. والديمقراطيات الناشئة تحتاج إلى دعم من الديمقراطيات المستقرة، لأن المؤسسات التي تطورت على مدى عقود بل حتى قرون في البلدان الأخرى لا يمكن توقع أن تبرز للوجود بين ليلة وضُحاها في الديمقراطيات الوليدة. وقد أحرزت الحكومة تقدما في تنفيذ خطة العمل الوطنية. وجرى تعديل الدستور في عام ٢٠٠٠ على نحو يضمن لكل شخص التحرر من التمييز. وبالإضافة إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والصكوك الأخرى، أنشئت لجنة دائمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية. وتقوم الحكومة أيضا باستعراض جميع القوانين القائمة لضمان العمل بها على نحو غير قائم على التمييز، ويجري النظر في مشروع قانون بشأن القضاء على التمييز العنصري والإثني. ونتيجة للاعتداء الذي وقع مؤخرا على مدنيين أبرياء في بالي، جرى سنّ تشريع لمكافحة الإرهاب. وتلاحظ الحكومة بقلق أن العنصرية آخذة في الارتفاع في جميع أنحاء العالم على ما يبدو. ويتمثل أكثر العوامل إزعاجا في أن العنصريين سيبددون مورداً من أغلى موارد البشرية، ألا وهو التنوع. ويدرك الشعب الإندونيسي أنه لن تكون للتنمية الوطنية معنى إلا إذا عززت وحدة الشعوب المتنوعة التي تشكل الوطن.

٩ - واختتم قائلا إنه فيما يتعلق بتقرير المصير، ترى إندونيسيا أن إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، التي تُعزى بقدر ليس بالقليل إلى العنصرية، تقتضي الانسحاب الكامل لإسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

١٠ - **السيد بويزر** (الفلبين): قال إنه تم الوصول إلى مرحلة هامة في القضاء على التمييز العنصري بتأييد الجمعية العامة تأييدا كاملا لإعلان وبرنامج عمل ديربان. والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد ينبغي تعزيزها بإجراءات على الصعيد الدولي، بما في ذلك إنشاء فريق عامل حكومي دولي يتألف من شخصيات بارزة من مناطق مختلفة للعمل مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة في إطار إعلان وبرنامج عمل ديربان. وينبغي أن تعين جميع المجموعات الإقليمية ممثلين لتقديم توصيات بشأن تنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري في الأجلين القصير والمتوسط. ويرحب وفد بلده أيضا بإنشاء وحدة مناهضة التمييز في مفوضية حقوق الإنسان ويتطلع إلى الأنشطة التي ستنظمها مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ومن الأهمية التشديد على أهمية البرامج التعليمية الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنصرية والتعصب والحاجة إلى تعليم الأطفال حقوقهم وحرياتهم واحترام حقوق وحريات الآخرين. ولذلك تؤيد الفلبين الجهود التي تبذلها اليونيسيف لمعالجة العنصرية في سياق التعليم.

١١ - واختتم قائلا إن وفد بلده يساوره قلق بالغ إزاء حالة العمال المهاجرين، الذين يعاملون بصورة سيئة ويُحرمون من الحماية بذريعة أنهم ليسوا مواطنين. والعمال المهاجرون يعودون بالفوائد لبلدان نشأتهم وبلدان مقصدهم على حد سواء ويستحقون معاملة عادلة ومنصفة. وهُم أيضا بحاجة إلى الحماية. وفي هذا الصدد، فإنه يتطلع إلى الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين، ولا سيما العاملات المهاجرات، وهُن الأضعف فيما يتعلق بالتمييز.

١٢ - **السيدة كسورغبور** (غانا): قالت إنه، بعد مرور عام على انعقاد المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في ديربان، جنوب أفريقيا، يبدو التزام المجتمع الدولي بمكافحة العنصرية متضاربا، في حين تتزايد مظاهر العنصرية في جميع أنحاء العالم. بيد أن غانا تشجعت بالخطوات المتواضعة المتخذة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وبخاصة اعتماد قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٢/٦٨. ويعلق وفد بلدها أهمية كبيرة أيضا على بدء عمل وحدة مناهضة التمييز التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تأمل تزويدها بما يلزم من الموارد والدعم لتمكينها من العمل بكفاءة بالتعاون مع الدول الأعضاء والأطراف الأخرى ذات الصلة.

١٣ - واختتمت قائلة إن العنصرية، التي كثيرا ما تشعلها مشاعر وأفكار التفوق القائم على العرق، واللون، ونوع الجنس، والانتماء الإثني، واللغة والدين، لا شك أنها تمثل سرطانا اجتماعيا، يبدأ على مستوى العلاقات بين الأشخاص ولكنه يتجاوز المستويات المحلية والوطنية والدولية. وفي هذا الصدد، في حين أن التعاون على الصعيد الدولي مطلوب، تتسم الإجراءات الوطنية الحاسمة بأهمية بالغة. وفي غانا، فإن التمييز أيا كان نوعه ممقوت ويتضمن دستور غانا أحكاما تتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنصوص فيها بشكل قاطع على عدم التمييز ضد أي فرد على أساس نوع الجنس، أو العرق، أو اللون، أو الأصل الإثني، أو الدين، أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي. وقد أدت الخبرة التاريخية لغانا ومشاهدتها لعواقب الصراعات العنيفة في مناطق أخرى من القارة الأفريقية من جراء التمييز الإثني إلى زيادة عزم الحكومة على كبح أي ميول سلبية من هذا القبيل قبل أن تصبح مشكلة وطنية. ومع ذلك، ينبغي عدم التقليل من أهمية دور المجتمع الدولي في مهمة القضاء على العنصرية والتعصب. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدها إلى إنشاء فريق

عامل من خمسة خبراء مستقلين لتقديم توصيات من أجل تنفيذ التدابير الفعالة للقضاء على إضفاء صفات عنصرية على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. ويردد وفد بلدها نداء ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والقائل بأن المجموعتين الإقليميتين اللتين لم تسميّا بعد خبرائهما ينبغي أن تفعلا ذلك في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تبقى جميع الدول ملتزمة بقوة بالتعامل بصورة حاسمة مع جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري؛ ويجب عدم ترك المهمة على عاتق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وحدهم. وتعيد غانا تأكيد رغبتها في تأييد المبادرات الدولية لجعل أهداف إعلان وبرنامج عمل ديربان حقيقة واقعة.

١٤ - **السيد فينرافي** (تايلند): قال إن العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي السبب في كثير من النزاعات والعقبة الرئيسية التي تعترض تعزيز حقوق الإنسان، وكرامة الإنسان واحترام التنوع الثقافي والديني. وكعملية جماعية في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، نظمت وزارة الخارجية التايلندية في آب/أغسطس عام ٢٠٠٢ حلقة دراسية غير رسمية عن العنصرية والتمييز العنصري، حظيت باستجابة متحمسة من الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام والجمهور. وجدير بالذكر أن تلك كانت الحلقة الدراسية الأولى للوزارة التي حضرها أفراد من قبائل التلال. وكذلك، كجزء من حملة زيادة الوعي، جرى تعميم الإعلان وبرنامج العمل باللغة الانكليزية، مع موجز باللغة التايلندية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يطور كذلك إطار العمل الشامل الوارد فيهما عند علاج التمييز بمظاهره المختلفة، وينبغي أن يضع في الاعتبار عند اتخاذ إجراءات بشأن المشاكل الأخرى، مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو تعزيز المساواة بين الجنسين ورفاه الأطفال، والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات. وفي الوقت ذاته، فإن خطة مناهضة التمييز التي وضعها المؤتمر العالمي ينبغي إدماجها عند تنفيذ الالتزامات ذات الصلة التي جرى التعهد بها في المؤتمرات الهامة الأخرى. وقد أكدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وما أعقبها الحاجة الملحّة للإجراءات المتخذة لمكافحة التمييز.

١٥ - واستطرد قائلا إنه في حين يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لمعالجة نتائج التمييز، يجب أيضا أن يعالج أسبابه الجذرية. فالتعليم، والتوعية والتبادل بين الثقافات، بما في ذلك السعي طلبا لثقافة السلم والحوار بين الحضارات، أمور أساسية. ويجب أيضا معالجة الفقر، والتخلف، والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية، الوثيقة الارتباط بالعنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وينبغي تعزيز التدابير التشريعية، والإدارية وغيرها من التدابير لمنع الأفعال القائمة على التمييز وحماية الضحايا. ويتسم التعاون الدولي في هذا الكفاح بالأهمية، ولكن يجب أن تبدأ الإجراءات في البيت. ويجب تعليم الأطفال تقدير قيمة التنوع والانسجام، وعلى الأسرة أن تقوم بدور حاسم في هذا الصدد. ومناهضة العنصرية ومناهضة التمييز عنصران يجب أيضا إدراجهما في المناهج الدراسية والبرامج التدريبية للمسؤولين العموميين. وينبغي الاستعانة إلى الحد الأمثل بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز التفاهم المتبادل واحترام تعدد الثقافات. وجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الدينية، والقطاع الخاص ووسائط الإعلام، يمكن أن تسهم في هذا الجهد.

١٦ - ومضى قائلا إن تايلند تتمتع بنعمة وجود مجتمع منسجم يعيش فيه الأشخاص من الأعراق، والديانات والأصول الإجتماعية جنبا إلى جنب. ويمثل التسامح جزءا من عاداتها الاجتماعية، ويضمن الدستور صراحة المساواة في الحقوق ويحظر التمييز الجائر لأسباب مثل الأصل، أو العرق، أو اللغة، أو نوع الجنس، أو السن، أو الحالة البدنية أو

الصحة، أو الدين أو المعتقد. وتايلند طرف في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتخذ خطوات للانضمام إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. واختتم قائلا إن الحكومة عاقدة العزم على تنفيذ الاستراتيجيات المتوخاة في إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية للقضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لكي تتحقق بالكامل جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتتدعم مبادئ كرامة الإنسان، والمساواة والتسامح.

١٧ - **السيد ليال كورديرو** (أنغولا): انضم إلى البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقال إن الجو الجدلي الذي ساد المناقشات قبل اعتماد تقرير المؤتمر العالمي الذي عقد في ديربان قد أبرز الطابع الحساس للقضية ذات الصلة. واستمرار العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وظهور أشكال جديدة للعنصرية والتمييز تمثل عقبات تعترض التنمية، وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة لمعالجة تلك المشاكل، التي كثيرا ما تسبب عدم الاستقرار والنزاع. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير لزيادة الوعي العام بالآثار الضارة للعنصرية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وفي هذا الصدد، ينبغي على جميع الأمم أن تبدأ بصورة جماعية برنامج عمل شامل وأن تطبق ضمانات دستورية وتشريعية وإدارية لحماية الأفراد من التمييز.

١٨ - واستطرد قائلا إن أنغولا أحرزت تقدما هائلا منذ انتهاء فترة الاستعمار، وساهم استقلالها في القضاء على خمسة قرون من التمييز العنصري. وتؤكد الحكومة المساواة في الحقوق لجميع الفئات الإثنية وتعايشها في انسجام. غير أن آلاف المواطنين الأنغوليين الذين تشردوا في جميع أنحاء العالم طوال عقود من الصراع المدني تعرضوا للتمييز وتحملوا في كثير من الأحيان انتهاكات لحقوقهم المدنية وحرياتهم. وتريد أنغولا العمل مع الدول الأخرى لتصحيح حالات الظلم هذه على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولذلك ترحب بإنشاء وحدة مناهضة التمييز في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي العصر الجديد، من المحتم مواصلة التقيد بالمثل النبيلة المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات حقوق الإنسان، والعهود والبروتوكولات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن التعليم والتنمية الاجتماعية — الاقتصادية مسائل أساسية للقضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وجميعها مشاكل وثيقة الصلة يمكن أن ترتب آثارا مدمرة على السلم، والاستقرار والتنمية. ومن ثم تدعو الحاجة إلى التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - وأردف قائلا إن أنغولا تشجب استخدام المرتزقة لمنع تمتع جميع الشعوب بحق تقرير المصير. ولذلك تختلف مع التفسير غير الصحيح الذي قدمه في جلسات سابقة ممثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للعرض الذي قدمه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى استنتاج خاطئ بأن حكومة أنغولا تؤيد استخدام المرتزقة في حالات الصراع. وتؤيد أنغولا تقرير المقرر الخاص (A/57/178) وتمديد ولايته.

٢٠ - **السيد كنيازينسكي** (الاتحاد الروسي): قال إنه برغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، تستمر العنصرية، والتمييز العنصري وكره الأجانب والنزعة القومية العدوانية في جميع البلدان تقريبا. ولذلك من الأهمية إجراء حوار مفتوح، من قبيل ذلك الذي حدث في مؤتمر ديربان. وقد وفّر إعلان

وبرنامج عمل ذلك المؤتمر إرشادا عمليا للقضاء على تلك المشاكل. وينبغي أن يكون منع التمييز محور السياسات ذات الصلة بجميع مجالات الحياة الاجتماعية، بالنظر إلى أن الأفكار العنصرية والمتطرفة تحرض على الإرهاب. وفي هذا الصدد، اعتمدت حكومته برنامجا لتعزيز التسامح ومنع التطرف في المجتمع الروسي، يتوخى اعتماد تدابير ترمي إلى تعزيز الحوار بين الديانات ومنع النزاع. ويتناول البرنامج أيضا العلاقات مع المعوقين والأقليات وقضايا الأطفال عديمي المأوى. ومن الضروري مواصلة تطوير الأسس التشريعية والقانونية والمؤسسات الحكومية التي تشجع التسامح، وتعزز دور وسائط الإعلام في مكافحة التعصب وإدخال تدريس التسامح في التعليم. والقانون الفيدرالي لمكافحة الأنشطة المتطرفة، الصادر في تموز/يوليه عام ٢٠٠٢، يعرف النشاط المتطرف بأنه التحريض على العنف العرقي، أو القومي أو الديني والدعوة إلى الإقصاء وأفكار التفوق أو الانحطاط القائمة على العرق، أو الجنسية أو الدين أو اللغة. وينص القانون أيضا على عقوبات صارمة لارتكاب تلك الأنشطة.

٢١ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يرى أن عمل المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الخاصة الأخرى أساسي ويجب أن تعمل بصورة وثيقة مع الحكومات. وأعرب عن أمل وفد بلده في إجراء حوار بناء مع لجنة القضاء على التمييز العنصري في آذار/مارس عام ٢٠٠٣، عند النظر في تقرير الاتحاد الروسي بشأن تنفيذه للصكوك الدولية ذات الصلة. والقرارات المعتمدة في مؤتمر ديربان أو على أساس وثائقه يجب أن تنفذ بروح حُسن النية وعلى أساس أن مكافحة العنصرية هي مسؤولية المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، سيتعين توفير الأموال الكافية للفريق العامل المعني بالسكان من ذوي الأصل الأفريقي والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وينبغي أن تسهم جميع هيئات الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة وبرامجها في تنفيذ تلك الوثائق.

٢٢ - **السيد** ألابي (نيجيريا): قال إن وفد بلده إنضم إلى البيان الذي أدلت به فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وإن بلده، الذي اشترك بنشاط في مؤتمر ديربان وفي الأنشطة التحضيرية، يرحب بمجموعة الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية المتعلقة بالعنصرية والتنمية، وبخاصة الحلقة الدراسية الإقليمية عن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين، التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في لا سيبا، هندوراس، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ آذار/مارس عام ٢٠٠٢، وحلقة العمل التي عقدت برعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان، الذي نظمه في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠١ محفل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن أمل وفد بلده في عقد حلقات عمل مماثلة في المناطق الأخرى في العالم.

٢٣ - واستطرد قائلا إن حكومته أنشأت لجنة خاصة لإسداء المشورة لها في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ولديها بالفعل تشريعات وآليات مؤسسية لتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم والتنمية الاجتماعية — الاقتصادية للجميع، بما في ذلك الإقليات الإثنية، والنساء والأطفال. وبسبب الطبيعة المتعددة الإثنيات، والمتعددة الديانات للبلد، انتهجت جميع الحكومات في نيجيريا منذ عام ١٩٦٠ سياسة للمصالحة الوطنية ترمي إلى تحقيق السلم، والترابط الاجتماعي والأمن القومي. وتنفذ الحكومة سياسات من شأنها كفالة الرعاية لجميع المتضررين بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز وتقوم بحملة توعية مكثفة لتعزيز الاحترام لحقوقهم، التي يكفلها الدستور. وفي هذا الصدد، تعرب نيجيريا عن تقديرها للدعم الذي لا يقدر بثمن المقدم من هيئات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو.

٢٤ - وأردف قائلا إن وفد بلده يلاحظ بقلق أن العنصرية ما زالت مستعيدة لنشاطها في جميع أنحاء العالم ويشكل المهاجرون واللاجئون الضحايا الأساسيين، برغم تعهد كثير من الحكومات بمكافحتها. ولا تزال تتعرض المهاجرات والقصّر غير المصحوبين، في الغالب من أصل أفريقي، لأكثر الأشكال اللاإنسانية من الكراهية العرقية والعنف بسبب كره الأجانب، حتى في بعض البلدان التي يطلق عليها ''متقدمة النمو''. ويقع بعض هؤلاء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، وهي مشكلة أخرى تدعو الحاجة إلى أن يحلها المجتمع الدولي بأسرع ما يمكن. وتعتزم نيجيريا استضافة مؤتمر دولي معني بتلك المسألة العام المقبل.

٢٥ - ومضى قائلا إنه كما أشار تقرير المقرر الخاص (A/57/204)، يمكن أن تعزى استعادة نشاط التمييز العنصري وكره الأجانب إلى عدد من العوامل، بما في ذلك ظهور الأحزاب القومية وأحزاب اليمين المتطرف في عدد من البلدان، والتدابير المتعلقة بالهجرة وإضفاء الصفات العنصرية، وتدابير الأمن المعتمدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، والتعصب ووصم المسلمين والعرب، وازدياد الأفعال المعادية للسامية واستخدام الإنترنت لنشر الدعاية العنصرية. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تشجب بحزم جميع قوانين، وممارسات ومبادئ التفوق العرقي وينبغي أن تصدق أيضا على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من أجل تحقيق هدف التصديق العام بحلول عام ٢٠٠٥، المنصوص عليه في برنامج عمل ديربان. وينبغي توفير قدر أكبر من الدعم والتمويل لوحدة مناهضة التمييز التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لمساعدتها في الاضطلاع بولايتها بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وبرنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

٢٦ - واختتم قائلا إن وفد بلده يأسف لعدم تمكُّن المقرر الخاص الذي انتهت مدته من اختتام مهمته بسبب الافتقار إلى تعاون بعض الحكومات، وبالنظر إلى تزايد معدل حدوث الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري، يحث جميع الدول الأعضاء على التعاون مع المقرر الخاص الجديد.

٢٧ - تولى السيد موريكاوا (اليابان)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٨ - **السيد كومار بانجا** (الهند): أبرز أهمية المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وكان انعكاسا لإرادة المجتمع الدولي للاعتراف بالمرض العالمي المتمثل في التعصب للأفكار، والديانات، واللون والعقيدة ولاتخاذ تدابير فعالة تجاه المسعى العالمي للجنس البشري من أجل الكرامة والمساواة. ويشير الأمين العام، في تقريره (A/57/83)، إلى استعادة نشاط العنصرية، والتمييز العنصري وكره الأجانب في مختلف أنحاء العالم، مما أثر على المهاجرين واللاجئين بوجه خاص. ولذلك يتسم تنفيذ التزامات ديربان بأهمية أساسية. والتزام الهند بالقضاء على ويلات العنصرية التزام تاريخي ومعروف جيدا؛ ومساهمة فلاسفتها الكبار والنبلاء، بمن فيهم المهاتما غاندي، في مكافحة العنصرية كانت هامة وجديرة بالذكر. ولذلك من الطبيعي أن يتضمن الدستور الهندي وقانون العقوبات ضمانات ضد نشر الأفكار التي تروج الخلاف في البلد ويحظران صراحة التمييز بسبب العرق والطائفة على حد

سواء. وأجهزة الحكم والقطاع غير الحكومي النشط والملتزم يمكن أن يتغلبا معاً على أشكال الظلم التاريخي التي ألحقت الأذى بالقطاعات الأضعف في المجتمع الهندي، ولا سيما التاليت والأديفاسيس، تمشيا مع الفلسفة الهندية القديمة العهد القائلة بأن العالم كله أسرة واحدة.

٢٩ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بإشارة ممثل باكستان الأخيرة إلى الأحداث التي وقعت في ولاية غوجارات الهندية، فإنه يعيد إلى الأذهان أن رئيس جمهورية الهند ورئيس وزرائها أعربا عن بالغ ألمهما وقد قام فريق من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن هيئات خاصة وعامة أخرى، بزيارة المنطقة لرصد الحال. وفي حين أنه لا تزال هناك حاجة إلى اليقظة، ولا سيما على ضوء محاولات العناصر الخارجية الرامية إلى تفاقم الحالة، مثل العمل الإرهابي المرتكب في مجمع معبد أكشردام في غوجارات، الذي شُجب على الصعيد العالمي، أخذت الحالة تعود إلى طبيعتها. وقد شجب جميع الهنود الأحداث التي وقعت في غوجارات واتسمت المؤسسات الديمقراطية للبلد بقوة ترسخها وقدرتها على معالجة آثارها. ولذلك مما يدعو للأسف البالغ أن تُستخدم تلك الأحداث للحط من قدرة مؤسسات الحكم الديمقراطي في الهند، ولا سيما من الذين تتسم خبرتهم وتقاليدهم بأنها بعيدة كل البعد عن الروح الديمقراطية. وترفض حكومته بصورة قاطعة المعلومات المضللة التي تنشرها جارتها، وهي نموذج للنظم العسكرية التي أدى افتقارها إلى المساءلة وكثرة نزواتها حتى إلى إفساد سلوكها أثناء الفترات العرضية للمظاهر السطحية للديمقراطية وسيادة القانون. ولسوء الحظ أن ممثل باكستان اختار محفل اللجنة الثالثة لتشويه سمعة زعماء الهند السياسيين المنتخبين، بمن فيهم رئيس الوزراء، في البيان الذي أدلى به في إطار بند جدول الأعمال الحالي. ولعله لا يمكن توقع شيء أفضل من ذلك من ممثل دكتاتورية عسكرية احتاجت إلى استفتاء هزلي، وتعديلات دستورية وأوامر في إطار قانوني لتضفي الصفة الشرعية على نفسها.

٣٠ - وانتقل إلى حق الشعوب في تقرير المصير، فقال إن الهند أسعدها الحظ للقيام بدور قيادي في الكفاح التاريخي لإنهاء الاستعمار. وكعضو مؤسس لحركة عدم الانحياز، كانت في صدارة المبادرات التي أدت إلى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير. وثمة مقياس على نجاح هذا النضال يتمثل في أن أغلبية الأعضاء الحاليين في لأمم المتحدة كانت مستعمرات سابقة. ولم تتزحزح الهند في تضامنها مع الشعب الفلسطيني، الذي ناضل بشجاعة طوال العقود الخمسة السابقة للحصول على حقوقه الثابتة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

٣١ - ومضى قائلا إن مفهوم تقرير المصير يجب أن يوضع في منظور تاريخي. والمبادئ الدولية ذات الصلة تعيد تأكيد وجهات النظر الثابتة للهند بأن تقرير المصير حق ينطبق على شعوب المستعمرات غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية. وقد مكَّن هذا الحق، بمجرد ممارسته، شعبا بأكمله من أن يختار بحرية الشكل الخاص لحكومته وأن تشترك جميع قطاعات المجتمع بصورة جماعية في عملية صنع القرار الوطني من خلال مؤسسات نيابية ديمقراطية. ولذلك تعذر أن يصبح هذا المفهوم أداة لتشجيع الهدم وتآكل الترابط السياسي أو السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات السيادة. وقد أكد المجتمع الدولي دائما أن الحق في تقرير المصير لا ينسحب على أجزاء أو جماعات مكوِّنة داخل الدول المستقلة ذات السيادة وأن أي محاولة تهدف جزئيا أو كليا إلى تمزيق وحدتها الوطنية لا تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٣٢ - ومضى قائلا إن الأطراف المهتمة يمكن أن تسيئ استخدام حق تقرير المصير، إذا أُخرج من سياقه، لتشجيع

الانفصال وتقويض الدول الديمقراطية والقائمة على التعددية والمتعددة الإثنيات. وقد استمعت اللجنة قبل ذلك إلى الدعاية الشعائرية لباكستان فيما يتعلق بحق تقرير المصير. وباكستان، التي حُرم شعبها من حقوقه الديمقراطية طوال معظم تاريخه والذي حكم كمستعمرة فعلية ذلك الجزء من ولاية جامو وكشمير الهندية الذي احتلته بصورة غير مشروعة، أساءت استخدام مفهوم حق تقرير المصير لدعم خطتها للتوسع الإقليمي بممارسة الإرهاب ضد الهند.

٣٣ -وأضاف قائلا إن ولاية جامو وكشمير لم تكن أبدا جزءا من الهند البريطانية. وكان السيد محمد علي جناح، مؤسس باكستان، هو الذي أصرّ على أن يختار حكام ''الولايات الهندية'' بين الهند وباكستان دون الرجوع إلى إرادة شعبيهما. وقد خططت حكومة باكستان ونفذت التسلل الأولي، على النحو المشروح في الكتاب الذي وضعه أحد مرتكبي العدوان، الجنرال أكبر خان. وناشد مهراجا جامو وكشمير الهند طالبا المساعدة في الدفاع عن إقليمه، وردت الهند بأن هذا يقتضي أن تنضم الولاية رسميا للهند، وهو ما فعله المهراجا في رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧. وبعد ذلك فقط أُرسلت القوات الهندية لرد العدوان. وكانت الهند هي التي رفعت المسألة إلى مجلس الأمن. وقرارات مجلس الأمن التي قبلتها الهند توخت بوضوح انسحاب جميع القوات الباكستانية، في حين طُلب إلى الهند الاحتفاظ بقوات كافية هناك لأغراض الأمن والقانون والنظام. ولا يمكن أن تتحقق إرادة الشعب إلا بعد انسحاب باكستان. وبعدم الانسحاب، جعلت باكستان من المستحيل بالفعل تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولذلك تُرك الأمر بيد الهند في السنوات اللاحقة لإرساء الإجراءات العادية للحكم الديمقراطي والإدارة في جامو وكشمير، وفقا لدستور الهند الصادر في عام ١٩٥٠ ووافقت عليه الجمعية التأسيسية للولاية. وكانت جامو وكشمير وستظل جزءا ثابتا في اتحاد الهند.

٣٤ -واستطرد قائلا إن باكستان، في اعتداءاتها الإرهابية ضد الهند، تلقت المساعدة، في جملة أمور، من نظام طالبان السابق في أفغانستان. والإرهاب الذي ارتكبته باكستان كان مسؤولا عن عمليات القتل الواسعة الانتشار للمدنيين الأبرياء، وكثير منهم من ولاية جامو وكشمير الهندية الذين كانت باكستان تدّعي تعزيز مصالحهم. وواصلت باكستان تشجيع وتبرير الإرهاب ضد الهند، ولذلك كانت نداءاتها للحوار، التي أطلقتها للاستهلاك العام، جوفاء تماما. والخطوات التي اتخذها الهند، بما في ذلك رفع درجة اليقظة على حدودها، في أعقاب الاعتداء الذي وقع بدعم من باكستان على برلمانها يجب اعتبارها دفاعا عن النفس رداً على حرب الإرهاب التي شنتها باكستان بالوكالة ضد الهند واستمرت ما يربو على عشرين عاما. وينبغي أن تكفل باكستان أولا الحق في تقرير المصير لشعبها قبل وعظ الآخرين.

٣٥ -واختتم قائلا إن المقرر الخاص أوصى في تقريره بشأن استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، بضرورة إيلاء اهتمام خاص لمكافحة إشراك المرتزقة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي يؤجج الصراعات المسلحة ويطيل أمدها، وضرورة بذل مزيد من الجهد لوضع صكوك قانونية لتسهيل إقامة الدعوى لتلك الجريمة وتعبئة الإرادة السياسية للدول لقمع هذا الاتجار غير المشروع بصورة فعالة. وأوصى أيضا بأنه نظرا لاستخدام المرتزقة أيضا في أعمال الإرهاب، ينبغي أن ينعكس جانب الارتزاق في تحليل الأمم المتحدة، للإرهاب، ومتابعته والقرارات المتعلقة به، وكذلك في التشريع الوطني.

٣٦ -**السيد حمد** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قال إن اليونسكو قد اتخذت بالفعل عددا من الخطوات تجاه تنفيذ توصيات ديربان. وفي أيار/مايو عام ٢٠٠٢ اعتمد مجلسها التنفيذي استراتيجية اليونسكو لمتابعة المؤتمر العالمي. وقد أنشئ قسم جديد ضمن قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية بالأمانة، تتمثل ولايته المحددة في المساهمة في مكافحة العنصرية. وستستمر المشاريع الجارية وستتعزز.

٣٧ - واستطرد قائلا إن الطبيعة الأخلاقية والفكرية في جوهرها لولاية اليونسكو وبرامجها تعني أن مكافحة جميع أشكال التعصب تأتي على قمة أولوياتها في أي مجال يمكن أن تطالب فيه بميزة نسبية. وتلك بوجه خاص هي الحالة فيما يتعلق بالتعليم، وفي متابعة ديربان، ستثابر اليونسكو في الجهود التي تبذلها لتعزيز نوعية التعليم الرامي إلى تحسين القيم السلوكية من أجل تعزيز التفاهم بين الشعوب، والثقافات والمجتمعات. وبتعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ستسعى اليونسكو إلى الوفاء بأهداف عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤). وسيجري تحسين عناصر مناهضة التمييز في تعليم حقوق الإنسان، وبخاصة من خلال الطرق التعليمية الابتكارية والعملية ونشر المواد التي توضح محتوى المعايير والإجراءات الدولية لتسهيل تنفيذها. وسيُبذل أيضا كل جهد لتشجيع تنقيح الكتب المدرسية بغية القضاء على الأنماط الجامدة العرقية، والإثنية والدينية والثقافية. وبإيعاز من المهمة المنوطة بها في ديربان، ستدعم اليونسكو الدول في إعداد المواد والأدوات التعليمية لتعزيز الأنشطة التعليمية والتدريبية ذات الصلة بمكافحة العنصرية. وفي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢، ستعقد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو حلقة عمل لوضع المواد التعليمية المخصصة لتعزيز التسامح والقضاء على التحيز.

٣٨ - وأردف قائلا إن البحث العلمي يمثل ميدانا آخر يمكن أن تسهم فيه اليونسكو بصورة هامة لمتابعة ديربان على صعيد المنظومة، بغية زيادة توضيح الصفة العلمية الكاذبة للنظريات العنصرية والمظاهر الناشئة عن ذلك للعنصرية والتمييز العنصري. وسيجري التأكيد بوجه خاص على الأبعاد الاقتصادية والثقافية للتمييز، بما في ذلك صلته بالفقر. واليونسكو عاقدة العزم أيضا،في حدود الموارد المتاحة لها، لتقديم الدعم الكامل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنفيذ الفقرة ١٩٥ من برنامج عمل ديربان، التي تدعو الأخيرة، بالتشاور مع اليونسكو، إلى إجراء مشاورات بانتظام وتشجيع أنشطة البحث الرامية إلى جمع، والمحافظة على، وتطويع المواد التقنية والعلمية والإعلامية التي تنتجها جميع الثقافات في العالم لمكافحة العنصرية.

٣٩ - ومضى قائلا إنه في ميدانين آخرين ذوي صلة تحظى اليونسكو فيهما بولاية محددة، وهما الثقافة والاتصال، لن تدخر المنظمة جهدا لتعزيز تطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الفضاء الحاسوبي، من خلال التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائط الإعلام وشبكات المعلومات العالمية. وتتسم الشراكة مع وسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بأهمية بالغة، ولا سيما فيما يتعلق بإنتاج ونشر البرامج السمعية - البصرية التي تعكس شواغل فئات محددة، مثل الأقليات اللغوية. وستواصل اليونسكو أيضا تعزيز التدفق الحر للمعلومات، ووصول الجميع إليها، بغية تمكين المواطنين، بصرف النظر عن الاعتبارات الدينية، أو الإثنية أو العرقية أو غيرها.

٤٠ - وأضاف قائلا إنه على الصعيد القطري، ستضطلع اليونسكو، من خلال مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية اللامركزية، بمجموعة من المشاريع ذات الوجهة القطرية لتنفيذ توصيات ديربان. وتتمثل إحدى الوسائل المتميزة المتاحة لها في كراسي أستاذية اليونسكو في مجالات حقوق

الإنسان، والديمقراطية والسلم والتسامح. وسيجري تزويد كراسي الأستاذية هذه بالدعم اللازم للإسهام في عملية ديربان.

٤١ - واختتم قائلا إن اليونسكو ستعمل على ضم جهودها في مكافحة التمييز مع جهود الوكالات الشقيقة وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة، مثل مجلس أوروبا، والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.